

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

توزيع حواسيب على الأساتذة المشغلين بمدارس الريادة تحتوي على نظام تشغيل وبرامج بدون تراخيص استعمال قانونية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

فوجئ الأساتذة المشغلون بمدارس الريادة، بداية الموسم الحالي، بتسلم حواسيب تحتوي على نظام تشغيل وبرامج من بينها Microsoft Office، لكنها بدون تراخيص استعمال قانونية، مما جعلهم أمام وضع عبثي يتمثل في التوفر على حاسوب لا يمكن استعماله بشكل فعلي دون اللجوء إلى حلول غير قانونية (كسر الحماية، استعمال مفاتيح مكرسة، أو مشاركة غير شرعية للبرمجيات)، وهو ما يتنافى مع القيم التربوية والقانونية، ويضع الشغيلة التعليمية في موقف أخلاقي ومهني حرج لا يليق بقطاع منتج للقيم ويربي عليها. وإلى جانب هذا الخلل الأخلاقي والقانوني، يسجل الأساتذة في الشق التقني والبيداغوجي استمرار تأخر الوزارة في تزويد المؤسسات التعليمية بالمساطر الرقمية، وهو ما يجعل العملية برمتها مجزوءة ومنقوصة، إذ كيف يطلب من الأساتذة تفعيل البيداغوجيا الرقمية دون توفير الوسائل الأساسية للعرض والتفاعل داخل الفصول الدراسية؟ هذا التأخر يكشف بالملاموس غياب أي اتساق بين الخطاب الرسمي حول الرقمنة، تفعيلًا وتجويدًا، وبين الواقع الميداني الفعلي الذي تغيب فيه الفعالية والجودة والإنجاز.

وأمام هذا الوضع غير المقبول أسألكم السيد الوزير المحترم:

1- ما هي التدابير الاستعجالية التي تعتمدون القيام بها لأجل فتح تحقيق حول المسؤولين عن اقتناء وتوزيع حواسيب على الأساتذة تحتوي على نظام تشغيل وبرامج بدون تراخيص استعمال قانونية؟

2- ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لأجل تزويد الحواسيب بنظام تشغيل وبرامج تتوفر على تراخيص استعمال قانونية لأجل حماية مستعملها؟

3- ما هي الخطوات التي تعتمدون القيام بها لأجل استكمال التجهيزات الرقمية بقاعات الدرس حتى يتسنى للأساتذة استثمار الموارد الرقمية المبرمجة في العملية التعليمية التعلمية بشكل فعال؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الامضاء

النزهة اباكريم